الأمم المتحدة

A/57/534

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2002

Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٩ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد وليد **الحديد** (الأردن)

أولا - المقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، في جلستها ١٩ التي عقدتها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)'' وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٣٩ و ٤٤ التي عقدتها في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويرد موجز مناقشة اللجنة لهذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/57/SR.20 و 21 و 23 و 39 و 44). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى الثامنة التي عقدتها في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر A/C.2/57/SR.3-8).

٣ - وكان معروضا على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الاقتراح بإنشاء صندوق تضامن عالمي من أجل القضاء على الفقر (A/57/137)؛

181202 181202 02-73961 (A)
0273961

(ب) تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/57/211)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة يحيل بها وثائق الدورة التاسعة والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي التي عقدت بالخرطوم في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/422-S/2002/1064)؛

(د) رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الذي اعتمده وزراء الخارجية في مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي السادس والعشرين الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/57/444).

٤ - وفي الجلسة ٢٠ التي عُقدت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان استهلالي (انظر A/C.2/57/SR.20).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/57/L.23 و A/C.2/57/L.52

٥ - في الجلسة ٢٣ التي عُقدت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عرض ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا ''إنشاء الصندوق العالمي للتضامن'' (A/C.2/57/L.23)، ونصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراريها ٥٥/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

''**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات، ولا سيما الفرع الثالث المعنون ''التنمية والقضاء على الفقر''،

''**وإذ تشدد** على أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة 'مؤتمر القمة

العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة' والمعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١،

''**وإذ تشير** إلى توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى الإعلان السياسي فضلا عن الخطة التنفيذية اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

''**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون 'اقتراح إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر'،

''١ - **ترحب** بقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية، على النحو المحدد في الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

''٢ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن على الفور، بما في ذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام، استنادا إلى هذا القرار، وإلى التوصيات الواردة في تقريره عن آليات الصندوق وطرائق تسييره واختصاصاته والولايات المنوطة به وإدارته، حسب الاقتضاء؛

''٣ - **تقرر** أن يدعم الصندوق العالمي للتضامن الطلبات الواردة من حكومات البلدان النامية لتمويل مشاريع التخفيف من وطأة الفقر، بما فيها المشاريع المنشأة على مستوى المجتمعات المحلية؛

''٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ تقريرا مرحليا عن التدابير المتخذة لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن؛

”٥ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات والأفراد ذوي الصلة التبرع للصندوق العالمي للتضامن، مع مراعاة الطابع الطوعي للتبرعات؛

”٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.“

٦ - وفي الجلسة ٣٩ التي عُقدت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، برونو فان دير بلويم (بلجيكا)، مشروع قرار معنونا ”إنشاء الصندوق العالمي للتضامن“ (A/C.2/57/L.52)، الذي قدمه بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.23.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.52 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الأول).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.52، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.23 بسحبه.

٩ - بعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل فنزويلا ببيان باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/C.2/57/SR.39).

باء - مشروعا القرارين A/C.2/57/L.24 و A/C.2/57/L.87

١٠ - في الجلسة ٢٣ التي عُقدت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“ (A/C.2/57/L.24)، ونصه كما يلي:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أنشأت بموجبه اليوم العالمي للقضاء على الفقر وقرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت بمقتضاه سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة

الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وإلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ومن ضمنها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

''**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع، والالتزام بتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

''**وإذ تشير** إلى قرارها ٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنون تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر،

"**وإذ تؤكد** الأولوية التي أفردها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم القضاء عليه ضرورة ملحة في توافق آراء مونتيري وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

''**وإذ تعرب عن قلقها العميق** إزاء استمرار تزايد عدد مَن يعيشون في فقر مدقع في بلدان كثيرة، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أشد الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى،

''**وإذ تسلم** بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها والبعض الآخر مهدد بالتهميش ومستبعد فعليا من منافع العولمة، مما أدى إلى ازدياد التفاوت في الدخل بين البلدان وداخلها، وبالتالي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

''**وإذ تسلم أيضا** بأنه يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف لكي تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة،

''**وإذ تؤكد من جديد** أنه ينبغي، في سياق الإجراءات العامة للقضاء على الفقر، إيلاء عناية خاصة للطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر وللظروف والسياسات الوطنية والدولية التي تيسر القضاء عليه، وذلك بأمور منها تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمن يعانون من الفقر، ومن ثم تمكينهم من المشاركة في

اتخاذ القرارات المتعلقة بما يمسهم من سياسات، وتعزيز وحماية تمتع الجميع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة العلاقة القائمة بين جميع حقوق الإنسان والتنمية، وتحقيق كفاءة الخدمة والإدارة العامتين واتسامهما بالشفافية وخضوعهما للمساءلة؛

"**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

"١ - **تشدد** على أن القضاء على الفقر هو أخطر تحد يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

"٢ - **تؤكد أيضا** أن الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي تشكلان تهديدا كبيرا للازدهار والأمن والاستقرار على مستوى العالم؛

"٣ - **تؤكد أيضا** أن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ينبغي أن يسهم في تحقيق الهدفين المتمثلين في تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ وذلك عن طريق انتهاج إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي؛

"٤ - **تسلم** بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة في دفع عجلة النمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة التعجيل بإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجا تاما في نظام التجارة الدولية، مع الإدراك التام لما تنطوي عليه العولمة وتحرير الاقتصاد من فرص وتحديات ومراعاة ظروف كل بلد على حدة، ولا سيما المصالح التجارية والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

"٥ - **ترحب** بما تقرر في إعلان الدوحة الوزاري من وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل المعتمد في الإعلان، بما في ذلك تعزيز إمكانيات الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات التي ذات الأهمية للبلدان النامية؛

"٦- **تسلم** بأن من الضروري زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وتدعو في هذا الشأن البلدان التي أعلنت عن زيادة مساعداتها

الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية إلى أن تفي بالتزاماتها هذه في أقرب وقت ممكن؛

"٧ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان المتقدمة النمو التي أقرت هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وحققت هذا الهدف، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بذلك أن تكثف جهودها لتحقيقه في أقرب وقت ممكن وأن تخصص، حسب الاتفاق، في حدود ذلك الهدف، ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

"٨ - **تؤكد** أن الديون الخارجية وخدمة الديون تمثلان عبئا ثقيلا على البلدان النامية، خاصة أفقر البلدان وأكثرها مديونية، وتعرقل ما تبذله من جهود للقضاء على الفقر، وتستهلك جانبا كبيرا من نفقات الحكومات، وتحد من الموارد الشحيحة المتاحة للخدمات الاجتماعية العامة والتنمية الاقتصادية، ومن هنا تشدد على أن تخفيف عبء الديون الخارجية يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن توجيهها عندئذ إلى الأنشطة الملائمة لتحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة؛

"٩ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي يتعين أن تمول بالكامل من خلال موارد إضافية، وتشجع جميع الدائنين الذين لم يشاركوا بعد في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على المشاركة فيها، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة قيام دوائر المانحين بتوفير الموارد الإضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية المستقبلية لتنفيذ هذه المبادرة، وترحب بالاتفاق على ضرورة استعراض تمويل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إطار تحليلي وبمعزل عن متطلبات تجديد الموارد الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية، على أن يتم ذلك في أعقاب الاجتماعات التي ستعقد من أجل التجديد الثامن والثلاثين للموارد الخاصة بهذه المؤسسة، وتهيب بجميع المانحين أن يشاركوا في هذه العملية مشاركة كاملة؛

"١٠ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى

حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لكفالة إحراز تقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

"١١ - **تسلم** بأهمية نشر أفضل الممارسات في مجال الحد من الفقر بشتى أبعاده مع مراعاة ضرورة تطويع أفضل الممارسات هذه بحيث تتفق مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

"١٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة معالجة أسباب الفقر بطريقة متكاملة على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، مع مراعاة الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في مجالات من قبيل التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه العذبة، والأمن الغذائي، والهجرة، والاحتياجات الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بطريقة تزيد من الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكنهم من تطوير مؤهلاتهم وتقويتها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن والاستقرار؛

"١٣ - **تعرب عن قلقها** من أنه رغم التراجع في عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في عدد من البلدان النامية في عقد التسعينات، فإن ثلثي هذه البلدان تقريبا أفادت بعدم حدوث تغير في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية أو بأن عددهم قد زاد، ولا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومن أنه بمعدلات التقدم الحالية، من المرجح أن هدف خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠١٥ بمقدار النصف سيتحقق في بعض المناطق، ويخفق في غيرها، مثل المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا؛

"١٤ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة، وتشدد في هذا الصدد على هدف خفض عدد الأشخاص العاجزين عن الحصول على مياه الشرب الآمنة أو غير القادرين على تحمل تكاليفها ونسبة الأشخاص العاجزين عن الانتفاع بمرافق الصرف الصحي الأساسية بمقدار النصف على النحو الذي أكدته مجددا خطة جوهانسبرغ التنفيذية؛

"١٥ - **تسلم** بأن عدم توفر الإسكان الملائم يظل من التحديات الملحة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، لا سيما في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب في هذا الشأن عن قلقها إزاء النمو السريع في عدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وتؤكد أنه ما لم تتخذ تدابير وإجراءات صارمة على الصعيدين الوطني والدولي، فإن عدد سكان الأحياء الفقيرة، الذي يبلغ ثلث عدد سكان المناطق الحضرية في العالم، سيستمر في التزايد؛

"١٦ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين مَن يعيشون في فقر، وترحب، في هذا السياق، بإطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، لا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق أهداف داكار وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

"١٧ - **تسلم** بما لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من آثار مدمرة على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة للأزمة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولا سيما تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وذلك من خلال تعزيز التعاون والمساعدة، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، حسبما اتفق عليه في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

"١٨ - **تؤكد** دور القروض الصغيرة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الفقر تشجع الإنتاج والعمالة الذاتية وتحقق التمكين للذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم وضع خطط لمنح القروض الصغيرة وتطوير مؤسسات القروض الصغيرة وتعزيز قدراتها؛

"١٩ - **تؤكد من جديد** ضرورة قيام جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بتشجيع وضع سياسة فعلية وملموسة لتعميم المنظور الجنساني في جميع

السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

"٢٠ - **تؤكد** ما أقره إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، من أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث يظل الفقر تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

"٢١ - **ترحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كبرنامج للاتحاد الأفريقي يهدف أساسا إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة، المساعدة على تنفيذ هذه الشراكة الجديدة؛

"٢٢ - **تشدد** على أن هدف الحد من الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق بدون بذل جهود جادة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا ودعم جهودها الرامية إلى تحسين ظروف عيش سكانها، وتدعو الحكومات الوطنية لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ اللذين اعتمدا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠١؛

"٢٣ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

"٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

"٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون 'تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)'."

١١ - وفي الجلسة ٤٤ التي عُقدت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عرض نائب رئيس اللجنة، برونو فان دير بلويم (بلجيكا)، مشروع قرار معنونا ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)'' (A/C.2/57/L.87)، الذي قدمه بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.24.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.87 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الثاني).

١٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.87، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.24 بسحبه.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٤ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

إنشاء الصندوق العالمي للتضامن

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات،

وإذ تشدد على أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[(٢)] وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(٣)]، والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة'' والمعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه [٤]٢٠٠٠، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-[٥]٢٠١٠ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[٦]، وإلى إعلان جوهانسبرغ[٧] و خطة جوهانسبرغ التنفيذية[٨] اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن اقتراح إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر[٩]،

١ - **تؤيد** قرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية، فيما تؤكد على طواعية المساهمات وعلى ضرورة تفادي ازدواج المهام مع صناديق الأمم المتحدة القائمة، و تشجع دور القطاع الخاص وفرادى المواطنين في مساعدة الحكومات على تمويل المشاريع، على النحو المحدد في الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٨]؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام تكليف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باتخاذ التدابير اللازمة لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن على الفور بوصفه صندوقا استئمانيا تابعا للبرنامج وخاضعا لما اعتمده المجلس التنفيذي للبرنامج/صندوق الأمم المتحدة للسكان من قواعد ونظم مالية، استنادا إلى هذا القرار، وإلى التوصيات الواردة في تقريره عن آليات الصندوق وطرائق تسييره واختصاصاته والولايات المنوطة به وإدارته[٩]، حسب الاقتضاء؛

---

(٤) القرار دإ-٢/٢٤، المرفق، الفرع الأول.

(٥) انظر A/CONF.191/11، الفصل الثاني.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٩) A/57/137.

٣ - **تقرر** أن يدعم الصندوق العالمي للتضامن الطلبات الواردة من حكومات البلدان النامية لتمويل مشاريع التخفيف من وطأة الفقر، بما فيها المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية والكيانات الصغرى التابعة للقطاع الخاص؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ تقريرا مرحليا عن التدابير المتخذة لتشغيل الصندوق؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات والأفراد ذوي الصلة على التبرع للصندوق؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل تقديم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

مشروع القرار الثاني

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أنشأت بموجبه اليوم العالمي للقضاء على الفقر وقرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت بمقتضاه سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وإلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ومن ضمنها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١٠] واستعراض مؤتمر القمة العالمي

(١٠) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

للأغذية الذي يجري كل خمس سنوات ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[١١]، والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[١٢]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١٣] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع، والالتزام بتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر“،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١٤] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[١٥]،

وإذ تؤكد الأولوية التي أفردها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم القضاء عليه ضرورة ملحة في توافق آراء مونتيري[١٠] وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار تزايد عدد مَن يعيشون في فقر مدقع في بلدان كثيرة، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكّلون أشد الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى،

وإذ تسلم بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها والبعض الآخر مهدد بالتهميش ومستبعد فعليا من منافع العولمة، مما أدى إلى ازدياد التفاوت في الدخل بين البلدان وداخلها، وبالتالي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

---

(١١) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(١٢) A/C.2/56/7، المرفق.

(١٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(١٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٥) القرار دإ-٢٤/٢، المرفق، الفرع الأول.

وإذ تسلّم أيضا بأنه يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف لكي تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة،

وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي، في سياق الإجراءات العامة للقضاء على الفقر، إيلاء عناية خاصة للطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر وللظروف والسياسات الوطنية والدولية التي تيسر القضاء عليه، وذلك بأمور منها تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمن يعانون من الفقر، وتعزيز وحماية تمتع الجميع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة العلاقة القائمة بين جميع حقوق الإنسان والتنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)[١٦]،

١ - **تشدد** على أن القضاء على الفقر هو أخطر تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في كل بلد تقع على عاتق البلد المعني ذاته، ورغم أن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن إيفاؤه حقه من التركيز، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الأصعدة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، في إطار الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالفقر؛

٢ - **تؤكد أيضا** أن الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي تشكلان تهديدا كبيرا للازدهار والأمن والاستقرار على مستوى العالم؛

٣ - **تؤكد من جديد** أن حسن الإدارة على الصعيد الدولي أمر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأنه من المهم من أجل كفالة توافر بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، أن يجري تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية، عن طريق التصدي للأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي تؤثر على إمكانيات التنمية في البلدان النامية، وأنه تحقيقا لهذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك ضمان توافر الدعم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة سبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وأنه ينبغي مواصلة بذل الجهود من أجل إصلاح الهيكل المالي الدولي، مع زيادة الشفافية ومشاركة

---

(١٦) A/57/211.

البلدان النامية على نحو فعال في عمليات صنع القرار، وأنه يمكن تحفيز التنمية على الصعيد العالمي بصورة كبيرة، الأمر الذي يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية، عن طريق إرساء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويسوده الانفتاح ويخلو من التمييز ويتسم بالإنصاف؛

٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أن حسن الإدارة على الصعيد الوطني أمر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الشعب والهياكل الأساسية المحسنة تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المستدام وللقضاء على الفقر وإيجاد فرص للعمل؛ وأن الحرية، والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات المنحى السوقي، والالتزام العام بإرساء مجتمعات عادلة وديمقراطية، كلها أمور بالغة الأهمية تعضد بعضها البعض؛

٥ - **تؤكد كذلك** أن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ينبغي أن يسهم في تحقيق الهدفين المتمثلين في تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ وذلك عن طريق انتهاج إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي، وذلك كجزء من نهج متكامل يرمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية[١٣]؛

٦ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي معالجة مسألة القضاء على الفقر بصورة متكاملة، حسبما يتجلى في خطة جوهانسبرغ التنفيذية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[١٧]، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من قبيل التعليم وتنمية الموارد البشرية والعمالة المنتجة والسكان والبيئة والمياه والمرافق الصحية والأمن الغذائي والطاقة والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة بالفئات المحرومة والضعيفة، وذلك بشكل يؤدي إلى زيادة الفرص والخيارات المتاحة أمام من يعيشون في فقر، وتمكينهم من بناء إمكانياتهم وتعزيزها بحيث يمكن تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع البلدان في هذا الصدد على تطوير سياساتها الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، عن طريق ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

---

(١٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٧ - **تشدد** على أهمية زيادة السبل المتاحة أمام الفقراء، ولا سيما النساء، للحصول على الموارد والتحكم فيها، بما في ذلك الأراضي والمهارات والمعارف ورأس المال والصلات الاجتماعية، وأهمية تحسين سبل الحصول على جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

٨ - **تسلِّم** بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه التجارة في دفع عجلة النمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة التعجيل بإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بصورة تامة في نظام التجارة الدولية، انطلاقا من الإدراك التام لما تنطوي عليه العولمة وتحرير الاقتصاد من فرص وتحديات ومع مراعاة ظروف كل بلد على حدة، ولا سيما المصالح التجارية والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

٩ - **ترحب** بما تقرر في الإعلان الوزاري الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[١٢] من وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل المعتمد في المؤتمر، بما في ذلك تعزيز إمكانيات الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية؛

١٠- **تسلم** بأنه سيلزم زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[١٢] وبأنه من الضروري من أجل إيجاد الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون هناك تعاون من أجل مواصلة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والدولي، بغرض تعزيز فعالية المعونة، وتدعو في هذا الشأن البلدان التي أعلنت عن زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[١٠] إلى أن تفي بالتزاماتها هذه في أقرب وقت ممكن؛

١١ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد حذف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، أن تبذل جهودا ملموسة لتحقيق ذلك، على نحو أعيد التأكيد عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا[١٨]، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات

(١٨) انظر A/CONF.191/11.

الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتشيد بالمانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو التي وصلت تبرعاتهم إلى هذا الحد المستهدف وتزداد اقترابا منه، وتؤكد أهمية التعهد بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٢ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة تمكينية داخلية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال؛ وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

١٣ - **تلاحظ** مع القلق البالغ أن استمرار مشاكل الديون وخدمة الدين التي تعاني منها البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون تشكل أحد العناصر التي تؤثر سلبا على جهود التنمية المستدامة التي تبذلها هذه البلدان، وتشير في هذا الصدد إلى أن إجمالي حجم ديون البلدان النامية قد ارتفع من ٤٥٨ ١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٤٤٢ ٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١، وتعترف بأن الدائنين والمدينين لا بد وأن يتقاسموا المسؤولية عن تفادي حالات الديون التي لا يمكن تحملها وحلها، وبأن التخفيف من الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في تحرير الموارد التي ينبغي تحويلها نحو الأنشطة التي تتماشى مع تحقيق النمو والتنمية المستدامين، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وتحث البلدان في هذا الصدد على أن توجه الموارد التي يجري تحريرها من خلال إجراءات التخفيف من الديون، ولا سيما من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٤ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي يتعين أن تمول بالكامل من خلال موارد إضافية، وتشجع جميع الدائنين الذين لم يشاركوا بعد في هذه المبادرة على المشاركة فيها، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة قيام دوائر المانحين بتوفير الموارد الإضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية المستقبلية لتنفيذ هذه المبادرة، وترحب لذلك بالاتفاق على ضرورة استعراض تمويل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إطار تحليلي وبمعزل عن متطلبات تجديد الموارد الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية، على أن يتم ذلك في أعقاب الاجتماعات التي ستعقد من أجل التجديد الثامن والثلاثين للموارد الخاصة بهذه المؤسسة، وتهيب بجميع المانحين أن يشاركوا في تلك العملية مشاركة كاملة؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة

بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لكفالة إحراز تقدم في ذلك الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

١٦ - **تعترف** بمسؤولية جميع الحكومات عن اعتماد سياسات ترمي إلى منع ممارسات الفساد ومكافحتها على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٧ - **تسلم أيضا** بأهمية نشر أفضل الممارسات في مجال الحد من الفقر بشتى أبعاده مع مراعاة ضرورة تطويع أفضل الممارسات هذه بحيث تتفق مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

١٨ - **تعرب عن قلقها** من أنه رغم التراجع في عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في عدد من البلدان النامية في عقد التسعينات، فإن ثلثي هذه البلدان تقريبا أفادت بعدم حدوث تغير في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية أو بأن عددهم قد زاد، ولا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومن أنه بمعدلات التقدم الحالية، من المرجح أن هدف خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠١٥ بمقدار النصف سيتحقق في بعض المناطق، ويخفق في غيرها بما فيها المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، ما لم يجر تعزيز الجهود المبذولة بصورة كبيرة على جميع الأصعدة من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛

١٩ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة، وتشدد في هذا الصدد على هدف خفض عدد الأشخاص العاجزين عن الحصول على مياه الشرب الآمنة أو غير القادرين على تحمل تكاليفها ونسبة الأشخاص العاجزين عن الانتفاع بمرافق الصرف الصحي الأساسية بمقدار النصف على النحو الذي أكدته مجددا خطة جوهانسبرغ التنفيذية[١٤]؛

٢٠ - **تسلم** بأن عدم توفر الإسكان الملائم يظل من التحديات الملحة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، لا سيما في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع في عدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وتؤكد أنه ما لم تتخذ تدابير وإجراءات عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، فإن عدد سكان الأحياء الفقيرة، الذي يبلغ ثلث عدد سكان المناطق الحضرية في العالم، سيستمر في التزايد، وتؤكد ضرورة زيادة الجهود المبذولة من أجل

إدخال تحسين ملموس على حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢١ - **ترحب** بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، التي تشدد على أن العمل على توفير سبل الحصول على جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة المنصفة، وهو جزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

٢٢ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين مَن يعيشون في فقر، وتشدد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[١٩]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، لا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق أهداف من بينها توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٣ - **تسلِّم** بما لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من آثار مدمرة على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة للأزمة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولا سيما تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وذلك من خلال تعزيز التعاون والمساعدة، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، حسبما اتفق عليه في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١[٢٠]؛

٢٤ - **تؤكد** دور القروض الصغيرة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الفقر وتشجع الإنتاج والعمالة الذاتية وتحقق التمكين للذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم وضع خطط لمنح القروض الصغيرة وتطوير مؤسسات القروض الصغيرة وتعزيز قدراتها؛

٢٥ - **تؤكد من جديد** ضرورة قيام جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بتشجيع وضع سياسة فعلية وملموسة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج

---

(١٩) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي لمنتدى التعليم العالمي، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

(٢٠) انظر القرار دإ-٢/٢٦، المرفق.

الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٢٦ - **تؤكد** ما أقره إعلان الألفية، من أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث يظل الفقر تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

٢٧ - **ترحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كبرنامج للاتحاد الأفريقي يهدف أساسا إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، على أساس من الملكية والقيادة الأفريقية، والشراكة المعززة مع المجتمع الدولي، وتحث البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أن تدعم هذه الشراكة وتكمل الجهود التي تبذلها أفريقيا لمواجهة التحديات التي تواجهها؛

٢٨ - **تشدد** على أن الهدف المتمثل في خفض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بحلول عام ٢٠١٥ بمقدار النصف لن يتحقق بدون بذل جهود جادة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا ودعم جهودها الرامية إلى تحسين ظروف عيش سكانها، وتدعو في هذا السياق الحكومات الوطنية لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل[٢١] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٨] اللذين اعتمدا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٢٩ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٣١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.

---

(٢١) A/CONF.191/12.